اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

البطاقة التموينية في العراق بين الإلغاء والإبقاء (١-٢)

كلما سرت أنباء اعتزام الدولة ترك العمل ببرنامج توزيع الغذاء الشهري المجاني الحالي، وهو ما يدعى البطاقة التموينية، سادت المخاوف أوساط صناعة الحبوب في العراق. معامل منتجة أم كوادر حكومية مشرفة. بموجب نظام البطاقة التموينية تقوم وزارة التجارة في العراق بتوزيع دقيق القمح مجاناً على العوائل بمقدار (٩) كيلو غرامات شهرياً للفرد الواحد من السكان المقيمين من عمر سنة واحدة فما فوق، مع مواد غذائية أخرى تشمل الرز والبقوليات والشاي والسكر ومواد التنظيف بمقادير مختلفة للفرد الواحد، تتناسب وأهمية المادة في ميزان الاستهلاك الفردي والأسري. وتوزع الوازرة هذه المواد بوساطة شبكة توزيع تتكون من نحو (١٨,٦) ألف وكيل توزيع في القطاع الخاص من أصحاب البقالات والدكاكين، منهم نحو (٥,٤) ألف وكيل في بغداد.

ويقوم بانتاج الدقيق نحو (١٧٥) مطحنة في القطاع الخاص (مع خمس مطاحن حكومية). تعمل هذه المطاحن بصيغة التعاقد مع الدولة فتقوم الدولة بتجهيز المطحنة بالحبوب بحسب طاقة الطحن الفعلية لها، مقابل أن تسلم المطحنة كمية طحين بمقدار (٨٠٪) من وزن الحنطة المجهزة إليها، مكيس باكياس بولي بروبلين أو بولي اثيلين منسوجة ومطبوعة تحمل اسم المطحنة وعنوانها وبمقدار ٥٠ كيلو غراماً/ للكيس.

وتدفع الدولة لصاحب المطحنة أجور طحن وتعبئة بمقدار (١٠) دولاراً مقابل الطن الواحد من حب الحنطة المجهزة اليه. وبذلك يكون عائد صاحب المطحنة من عملية طحن الطن الواحد (١٠) دولارات مضافاً إليه (٢٠٪) نخالة وشوائب تنقية وطحن. إن متوسط سعر بيع طن النخالة والفضلات (مطروح ساحة المعمل) هو (١٣٥) دولاراً (متوسط سنوي عام) ويزيد السعر عن ذلك بنسبة الربع في الصيف والخريف وينقص بنفس النسبة في الشتاء والربيع لعوامل تتعلق بالطبيعة الموسمية لعرض البدائل العلفية.

إن مطاحن الحبوب في العراق في الوقت الحاضر ومنذ عام ١٩٩٠ تنفرد بالتمتع بميزات عديدة، لا تتمتع بها صناعة عراقية أخرى. وهذه الميزات هي:

١-إن أنتاجها مضمون البيع والتسويق، فهي لا تعرف أزمة سوق أو تذبذب مبيعات أو نوبات كساد موسمية أم غير موسمية مما يعتري صناعات أخرى عديدة، بل ان كل ما ينتج يباع وعلى مدار السنة.

٢-إن مشتري أنتاجها شخص واحد هو الدولة، ومن ثم فان المطحنة في منأى عن مشاكل ومشاغل تعدد أطراف الشراء.

٣-إن أمدادها بالمواد الاولية وهو القمح أمر مضمون ويتصف بالاستقرار والديمومة، فهي في منأى عن اضطراب عمليات التجهيز، واحتمالات تلكؤ المجهزين أو تذبذب أسعار المدخلات.

٤-كثيراً ما قامت الشركة العامة لتصنيع الحبوب (الحكومية) المشرفة على هذه المطاحن، بامدادها بقطع غيار مستوردة بأسعار صرف أجنبي تفضيلية مدعومة.

٥-أن باب الدخول الى هذه الصناعة موصد، فلا يسمح لمطحنة أو مطاحن جديدة بالدخول الى هذه الصناعة ومنافستها، وانما هي حكر على المطاحن الموجودة فيها وهي نحو (١٧٥) مطحنة قطاع خاص مع نحو (٥) مطاحن حكومية. وهذه ميزة مهمة جداً وذات أثر اقتصادي مهم.

٦-صغر مبلغ رأسمال التشغيل في هذه الصناعة، ففي ظل نظام البطاقة التموينية، وهي ميزة مهمة أيضاً، لا يشكل مبلغ رأسمال التشغيل أكثر من واحد من المائة من رأس المال المستثمر في المشروع. ذلك ان المطحنة لا تحتاج الى توظيف مبالغ في شراء القمح. أن صغر حاجة المشروع (أي مشروع كان) لرأسمال التشغيل هو ميزة مهمة، ولنا ان نتصور كبر مبلغ رأسمال التشغيل في هذه المطاحن فيما لو اعتمدت المطحنة على نفسها في توفير الحنطة شراء، فالعراق يعتمد على الاستيراد بنسبة ٨٠-٨٥٪ تقريباً من احتياجاته السنوية للقمح، فالمبلغ اللازم توظيفه عند ذاك يكون كبيراً بسبب طول الوقت المستغرق بين فتح الاعتماد ووصول الحنطة. إن مطحنة بطاقة طحن فعلية مقدارها (١٠٠) طن حب يومياً ستحتاج في الاحوال الاعتيادية (في غير النظام الحالي) الى رأسمال تشغيل ربما بحدود (١,٥) مليون دولار. أكثره يوظف في توريد الحنطة من الخارج واحتياجات الخزن الاحتياطي.

٧-مع تحسن المدخولات النقدية للأسرة العراقية وازدياد معدلات انخراط المرأة بالعمل خارج المنزل، في الوظائف العامة وفي الشركات، يزداد عدد الأسر العراقية التي تعتمد على المخابز والافران التجارية في الحصول على احتياجاتها من الخبز والصمون جاهزا. وتشكل هذه الاسر حالياً ما نسبته ٣٠٪ من مجموع أسر العراق. وعلى مستوى محافظة بغداد فان النسبة تبلغ ٤٠٪ (دراسة منظمة الغذاء العالمية). وعليه فان هذه الأسر لا تستعمل حصتها من طحين البطاقة التموينية، كما كانت تعمل أيام الحصار، بل تبيعه بسعر بخس متوسطه (٠,٢٥) دولار للكيلو غرام ويساوي (٢٥٠) دولاراً للطن. أن عدداً من أصحاب المطاحن يعود فيشتري هذا الطحين بسعر واصل المطحنة (٠,٣٠) دولار للكيلو غرام ويساوي (٣٠٠) دولار للطن. ثم يجهزه مرة أخرى وفق صيغة العقد المبرم بينه وبين وزارة التجارة موهما" الوزارة بأن الطحين قد أنتج من الحنطة الحب التي تسلمها منها. وبهذا تكون المعادلة بينه وبين الوزارة (قدر تعلق الامر بهذه العملية): أن الوزارة تعطي ١ طن حنطة مضافاً اليها ١٢ دولاراً مقابل تسلمها طناً واحداً طحيناً. ان مجموع قيمة ما تعطيه الوزارة هو (٣٧٠) دولاراً، بينما ما يعطيه صاحب المطحنة اليها هو ما قد كلفه (٣٠٠) دولار، فالربح الصافي في هذه العملية التبادلية هو (٧٠) دولاراً للطن الواحد من الطحين المسترجع. أما الحنطة التي يتسلمها المصنع مقابل هذه الكميات من الطحين المستبدل فان صاحب المطحنة يقوم بطحنها لحسابه وأنتاج الطحين الابيض (نمرة صفر) فيبيعه في الاسواق المحلية بسعر جملة (٠,٣٥) دولار / كيلو أو ما يعادل ٣٥٠ دولاراً للطن الواحد أو ان يبيع الحنطة كما تسلمها من الوزارة بسعر ٣٠٠ دولار للطن (تخميناً). وهذا مصدر آخر من مصادر الربح لمطاحن القطاع الخاص التي تمارس هذه العملية في ظل البطاقة التموينية وإن كان محظوراً رسمياً.

كما سبق بيانه، تشير دراسة أعدها برنامج الاغذية العالمي للأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والجهاز المركزي للأحصاء في بغداد إن الأسر العراقية التي اعتمدت على الشراء لتأمين الصمون والخبز عام ٢٠٠٥ بلغت نسبتها (٣٠٪) من مجموع عدد أسر العراق، فاذا علمنا أن كمية طحين البطاقة للعراق لعام ٢٠٠٦ نحو (٣,٧) مليون طن طحين. فان نسبة (٣٠٪) تكون (١,١) مليون طن (تقريباً) هي الكمية السنوية التقديرية من طحين البطاقة التي تستغني عنها الاسر العراقية (بالبيع أو غيره) وتستعيض عنها بالاعتماد على الشراء المباشر للخبز والصمون من الافران والمخابز التجارية. أن كمية الطحين التي تعود الى المطاحن مرة أخرى ليعاد ضخها لا يعرف مقدارها وربما يعود الكيس نفسه الى المطحنة لأكثر من مرة. وهذا هو تعليل انتشار ظاهرة الطحين المتعفن والفاسد الذي صار يتسلمه كثير من الناس في الآونة الأخيرة، ومنه ما قد وجد فيه (الدود).

ان التمتع بالمزايا السبع المذكورة آنفاً منوط باستمرار العمل بنظام البطاقة التموينية الحالية، وان اصحاب المطاحن يدركون ذلك تماماً. وهذا هو تفسير مخاوفهم من الغاء النظام المذكور.

ان السياسة الاقتصادية الجديدة في العراق تتحول الآن من اعتماد ستراتيجية الاسعار المدعومة الى ستراتيجية الدخول المدعومة. وبموجب الستراتيجية الجديدة يفترض ان يجري تحويل المبالغ التي تنفقها الدولة في شراء مواد البطاقة التموينية الحالية والمقدرة بنحو (٢,٧) مليار دولار سنوياً الى مدخلات نقدية تدفعها الدولة الى الأسر الاشد فقراً والادنى دخلاً، فينتهي بذلك نظام البطاقة التموينية فتقوم الاسر العراقية كلها بمختلف مستويات دخولها بتأمين احتياجاتها من المواد المعنية بالشراء المباشر. فالستراتيجية الجديدة أدعى الى الأنصاف والعدل والتوازن الأجتماعي وأكثر ألتصاقاً بالتنمية المستدامة، شريطة أن يكمل الغاء دعم الاسعار دعم مدخولات نقدية معوض وفعال حقيقي للفقراء وليس هامشياً، اضافة الى أجراءات أخرى مكملة تدعم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وليس كما يجري العمل بشبكات الحماية الاجتماعية البائسة الحالية. فمعلوم أن ما يزيد على نصف الشعب العراقي أو (١٥,٧) مليون نسمة يعيشون بدولار واحد يومياً بضمن هذا العدد اكثر من أربعة ملايين نسمة يعيشون بنصف دولار للفرد وهم يعيشون بفقر مدقع برغم تسلمهم مواد البطاقة التموينية.وإن نسبة البطالة تبلغ ٥٠٪. ان نحو ٦٠٪ من عدد طلاب المدارس يشكون فقر الدم. فلو رفع العمل بالبطاقة التموينية من دون برنامج تعويض فعال فستكون هناك كارثة كبرى. ان توزيع (١٠) دولارات للفرد شهريا" لن يعوض الشريحة التي تعيش بنصف دولار للفرد يوميا". هؤلاء يحتاجون الى استمرار الحصة مع مبلغ (١٠) دولارات للفرد منهم شهريا" اضافة اليها (المجموع على شكل كوبونات شراء).

علي محمود الفكيكي

وزارة النفط: صادراتنا النفطية أرتفعت الى أعلى مستوى في اذار ٢٠٠٧

بغداد / كريم السوداني

قال مصدر مسؤول في وزارة النفط ان صادرات النفط تتدفق بصورة طبيعية نافياً ما تردد عن تعطل الامدادات من جنوب العراق جراء هجوم بقنبلة.

و أكد المتحدث ان هذه الاخبار غير صحيحة وكل خطوط الانابيب تعمل بشكل جيد والصادرات بخير.

وأضاف أن انفجار قنبلة زرعت على جانب الطريق يوم الاربعاء الماضي ألقى بشظية على خط أنابيب ينقل النفط من حقل الرميلة الجنوبي الى صهاريج التخزين في الزبير وتدفق النفط ولم يتأثر جراء هذا التفجير والجدير ذكره ان صادرات النفط العراقي زادت في اذار لتصل الى أعلى مستوى منذ ايلول ٢٠٠٦ بفضل ارتفاع الشحنات من البصرة ووفقا لبيانات ملاحية فقد زادت الصادرات الى ١,٦٢ مليون برميل يوميا من ١,٤٩ مليون برميل يوميا في شباط الماضي. وكان هذا أعلى مستوى يشهده العام ٢٠٠٧ حيث ان اجمالي الصادرات في أذار ظل اقل مما يستهدفه العراق الذي كان يسعى لزيادة صادراته الى ١,٧ مليون برميل يوميا خلال ذلك الشهر. ويتضمن الرقم الاجمالي لصادرات أذار (٢٣٦٠٠٦١) برميلا تم تصديرها من مرفأ خور العمية المطل على الخليج العربي.

بمبلغ ٢٤٦ مليار دينار البصرة بدأت بتنفيذ مشاريع خطة تنمية الاقاليم

البصرة / عبد الحسين الغراوي

استعرض السيد محمد سعدون العبادي رئيس مجلس محافظة المشاريع الخدمية التي بدأت بتنفيذها المحافظة وقال في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء في مجلس المحافظة ان المشاريع الخدمية المهمة في البصرة تم البدء بها واضاف ان المبلغ المخصص لهذه المشاريع التي خصصتها وزارة المالية ضمن خطة تسريع عملية تنمية الاقاليم بلغت ٢٤٦ مليار دينار مشيراً إلى ان المشاريع تشمل مشاريع الماء والصرف الصحي وخدمات البلدية وفي بداية كلمته هنأ العبادي البصريين بمرور اربع سنوات على سقوط النظام السابق مؤكدا ان العراقيين يشعرون با الحرية بعد مرور ٣٠ سنة من الظلم والفقر الاجتماعي والاضطهاد واعتبر العبادي انسحاب القوات البريطانية من قاعدتين عسكريتين بداية طيبة لتتسلم البصرة كامل ملفها الامني وتسليمه الى القوات العراقية المتواجدة حاليا في القواعد التي اخلتها القوات البريطانية وتديرها بكفاءة عالية مؤكدا ان القوات العراقية في البصرة تساند خطة فرض القانون مما ساعد على استتباب الامن الذي تنعم به البصرة كثيرا مؤكداً ان مجلس المحافظة يسهم في حل مشاكل العشائر ويدعو للمساهمة في عملية اعمار البصرة وفتح الطرق والوقوف مع الاجهزة الامنية لمطاردة الارهابيين الذين يستنزفون بجرائمهم المواطنين

واوضح العبادي في مؤتمره الصحفي ان المشاريع العملاقة التي تنفذ في البصرة ترفدها ميزانية تكميلية اخرى تخصصها وزارة المالية بعد انجازها من محافظة البصرة وفي سؤال المدى حول المبلغ الذي تحتاجه المحافظة اكد العبادي ان وزارة المالية هي التي تخصص المبلغ لاستكمال المشاريع الخدمية التي حددها المحافظ ضمن الخطة ٢٠٠٧ من جهة اخرى شدد رئيس مجلس محافظة البصرة على اهمية اخلاء المتجاوزين على الاراضي والدور السكنية العائدة الى المواطنين وكشف ان عدد نفوس البصرة ٣ ملايين ويتطلب زيادة الميزانية وانشاء العديد من المدارس في مناطق البصرة كما طالب بضرورة شمول البصرة بحقها من انتاجها النفطي لسد احتياجات المحافظة

تخصيص (٧٢) مليار دينار لتطوير سكر ميسان

ميسان - المدى

أعلن موحان ماهي شبيب رئيس لجنة الاعمار في مجلس محافظة ميسان عن تخصيص (٧٢) مليار دينار لتطوير معمل سكر ميسان.

واوضح: قطاعات المعمل التي سيبدأ العمل بها هي مزرعة قصب السكر حيث سيتم تأهيلها وانشاء محطة بزل وقناة تصريف ومحطة للري وسيتم زراعة (١٥٠٠) طن من قصب السكر ونصب مرجل بخاري بطاقة (١٠٠)طن بخاري في الساعة و تاهيل سبعة توربينات بقدرة (٩٠٠) حصان وبسعة (٦٠٠٠) دورة في الدقيقة وتبديل جهاز توريق العصير بسعة (٣٥٠) طنا مع خزان تطوير الغازات وتجهيز المعمل بثلاثة سخانات . وأشار رئيس لجنة التطوير والأعمار في مجلس محافظة ميسان الى تجهيز المعمل بمضخات تصريف بطاقة(٣٤٢) متراً مكعباً مع مرشحة طينية بمساحة (٤٠-٥٠) مترا مربعا وتبديل قزاني طبخ السكر الخام ونصب مولدتين كهربائيتين بطاقة (٧) ميكا واط وتجهيز مواد كيميائية تكفي لأنتاج مدة سنة وحدة تتضمن السكر الخام والاكياس وماكنة خياطة الاكياس.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي التسعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق٢٠٠٧/٤/١١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٢
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٧٣,٣٩٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧١) دينار/ حوالات .

ب- سعر البيع النقدي (١٢٨٣) دينار/ دولار .

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٦,٤٩٥,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (٦٦,٩٠٠,٠٠٠) دولار.

محافظة النجف اقل عرضة للفساد

اكد رئيس هيئة النزاهة في مجلس محافظة النجف ورئيس لجنة الحفاظ على المال العام في المجلس الاستشاري لمحافظة النجف ان محافظة النجف الاقل عرضة للفساد مقارنة ببقية المحافظات مشددين على احالة المدانين بحالات الفساد الاداري قريبا الى القضاء .

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك عقداه في مبنى مجلس محافظة النجف

وقد اكد خالد النعماني رئيس هيئة النزاهة في مجلس المحافظة ان : العوائق التي توضع في طريق اقامة الفيدراليات لها الاثر البالغ على نمو معدلات الفساد الاداري .

واضاف : كانت تربطنا خيوط بمركزية العاصمة وكنا نعتقد ان هذه الخيوط ستنقطع في يوم ما وستحكم المحافظة نفسها بنفسها والان ارتبطنا بحبال تشد الاعناق الى وصاية الوزارات في بغداد وهذا مخالف لروح القانون والدستور المصادق عليه.

ونوه هادي السلامي رئيس لجنة الحفاظ على المال العام في مجلس النجف الاستشاري الى ان جشع البعض من اعضاء مجلس النواب في مسألة مضاعفة رواتبهم الشهرية وامتيازاتهم غير المستحقة قد ينعكس سلبا على الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الفساد الاداري مما يجعل الموظف البسيط في دوائر الدولة لا يحترم القوانين المشرعة من نواب البرلمان وخصوصا المتعلقة بمكافحة الفساد الاداري.